منهج التحليل المقارن الكيفي: تصور كيفي بمنحى تكميمي

Qualitative Comparative Analysis Method: A Qualitative Conception with a quantization trend

فضيل دليو*
مخبر علم اجتماع الاتصال
كلية علوم الإعلام والاتصال والسمعي البصري - جامعة قسنطينة 3 (الجزائر)
fdeliou@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2019/11/30 * تاريخ القبول: 2020/03/17 * تاريخ النشر: 2020/06/01

ملخص:
تحاول هذه المقالة تقديم المنهج المقارن الكيفي في العلوم الاجتماعية، أنواعه، ما يميزه عن المنهج المقارن الكمي، خطواته التطبيقية العامة وأهم نماذجه التحليلية: المجموعات الواضحة (csQCA)، الغامضة (fsQCA) ومتعددة القيم (msQCA)، مرفقةً بأهم الانتقادات المتداولة بشأنها في الأدب المتخصص. مع الإشارة إلى الانطباع العام المتعلق بتحفظ أنصار التصور الكيفي على منحاها التكميمي الصريح.

الكلمات المفتاحية: المنهج المقارن الكيفي، المجموعات الواضحة، المجموعات الغامضة، المجموعات متعددة القيم.

Abstract:
This article attempts to present the Qualitative Comparative Method in the social sciences, its types, what distinguishes it from the Quantitative Comparative Method, its general applied steps and its most important analytical models: csQCA/ Crisp-Set, fuzzy-set/ fsQCA, multi-value set /msQCA, accompanied by the most important criticisms directed at them in specialized literature, and the reference to the general impression regarding the reservation of supporters of qualitative perception on its explicit quantization trend.

Keywords: Qualitative Comparative Method, Crisp-Set, fuzzy-set, msQCA..

* **المؤلف المرسل**

مقدمة:

تعتبر المقارنة تقليديا في التراث الفكري المتخصص الأداة المناسبة عندما لا يمكن اختبار موضوع التحليل تجريبيا أو في الظروف التي يكون فيها عدد الحالات قيد الدراسة صغيرا جدا بحيث لا يسمح باستخدام التحليل الإحصائي والارتباطات النسبية، حيث يتم الاكتفاء باكتشاف العلاقات بين المتغيرات وليس بقياسها. وبالتالي، تعتبر المقارنة مقاربة منهجية أو إستراتيجية تحليلية ذات أغراض ليست فقط وصفية بل علائقية أيضا وكبديل عن التجربة في مجال العلوم الاجتماعية (Lijphart, 1971, 683-684). لذلك يصفها البعض بمنهجية "شبه تجريبية" تختلف من جهة، عن المنهج التجريبي الفيزيولوجي، ومن جهة ثانية عن المنهج التجريبي في العلوم الإنسانية (علم النفس التجريبي أساسا) (Curchod, 2002, 8).

وبالرغم من أن البعض يرجع الافتراضات المعرفية الأولى الكامنة وراء المنهج المقارن (أو منهج التحليل المقارن) إلى قوانين المنطق الاستقرائي لـ"جون ستيوارت ميل" التي صاغها في أواسط القرن التاسع عشر (Mill, J. St.: A System of Logic: 1972, (8 ed.), 1t. ed. 1843)[1] وإلى ما استلهمته من المناهج التجريبية التقليدية (فيما يتعلق بالمقارنة بين المتغيرات)، فإن المقارنة لم تصبح راسخة كإجراء تحليلي مركزي في مجال العلوم الاجتماعية في الغرب إلا منذ أوائل السبعينيات من القرن العشرين، وذلك بالاعتماد على بعض آراء "دوركايم" –الذي اعتبر المقارنة تجريبا غير مباشر لدراسة الارتباطات السببية-، و"فيبر" ونموذجه المثالي كمرجع للمقارنة، و"كونت" و"سبنسر" وغيرهما ممن اهتموا بدراسة عوامل تطور المجتمعات فجمعوا –على غرار ابن خلدون- بين المنهج التاريخي والمنهج المقارن (عواطف عديل لموالدي، 2018، 380).

لاحقا، وفي الثمانينات من القرن الماضي تحديدا، طوّر عالم الاجتماع السياسي "راجن" (Ragin: 1987) "التحليل المقارن الكيفي" (QCA)، والذي تم اعتماده تدريجيا في تطبيقات البحوث في مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية. ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين، أدت التطورات المنهجية التي تركز على استخدام المنهج المقارن الكيفي في العلوم السياسية إلى نقاش واسع النطاق حول كيفية تصميم واستخدام نماذج رياضية أكثر قرب من المناهج الكمية للمساعدة في القيام بتحليلات كيفية لظواهر سياسية تكون حالاتها محدودة جدا: لا تخص دراسة حالة واحدة ولا حالات عددها مرتفع، بينما المنهج المقارن الكمي لا يسمح ذلك، كما مر معنا.

لقد اكتسب المنهج المقارن مؤخرا مزيدا من الأهمية من خلال استخدامه كأداة تحليل قيّمة خارج مجال العلوم السياسية وفي مجموعة متنوعة من المجالات الاجتماعية الأخرى، من علم الجريمة إلى دراسات الاستدامة، مرورا بعلم الاجتماع وعلم النفس، الجغرافيا والسياسة الاجتماعية... أحصى "ريهوك" (Rihouk, 2004, 14) أوائل 2004 حوالي 260 تطبيقًا للتحليل المقارن الكيفي، في جميع اللغات، نصفها تقريبًا في العلوم السياسية (لا سيّما في السياسة المقارنة وتحليل السياسات العامة) وربعها في علم الاجتماع، والباقي منتشرة في تخصصات أخرى (وخاصة الاقتصاد والإدارة وعلم الإجرام).

وسيتم فيما يلي عرض مفهوم المنهج المقارن الكيفي، أنواعه وأهم استراتيجياته المقارنة مرفقة بخطوات تطبيقه وبنماذجه الكيفية وببعض تطوراته الأخيرة وأهم الانتقادات المتداولة بشأنها في الأدب المتخصص:

---

[1] يمكن إرجاع أصولها في تراثنا الإسلامي إلى ما يسمى بالفقه المقارن، والذي يراد به عموما: جمع الآراء الفقهية المختلفة، والموازنة بينها بالتماس أدلتها وترجيح بعضها على بعض. وهو بهذا المعنى أقرب إلى ما كان يسميه الباحثون من القدامى بعلم الخلاف أو علم الخلافيات وأصبح يسمى حاليا باسترتيجيتيْ التشابه والاختلاف في المنهج المقارن. كما تذكر الأدبيات المتخصصة استخدامه من طرف الفيلسوف الفارابي وخاصة العلامة ابن خلدون، الذي طبّقه للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بين الجماعات الاجتماعية مثل البدو والحضر (عواطف عديل لموالدي، 2018، 374).

1. المفهوم: بين المقارنة والمنهج المقارن

الشائع في التراث المتخصص أن لمفهوم "المقارنة" معنيَيْن: معنى عام، يتعلق بالنشاط الفكري المنطقي وهو حاضر في كثير من ظروف الحياة الاجتماعية، ويتمثل في ملاحظة أوجه التشابه والاختلاف بين شيئين أو أكثر؛ ومعنى خاص، يتمثل في إجراء مقارنة ممنهجة لبحث العلاقات وأوجه التشابه (Similarity) والاختلاف (Difference) بين ظاهرتين أو أكثر، بهدف التوصل إلى استنتاجات سببية معينة. ويعتبر هذا المعنى الأخير مرادفا لمصطلح المنهج المقارن خصوصا، وكثيرا ما يرتبط استخدامه بالمنهج العلمي عموما (Colino, 2009). بينما يمكن اعتبار المعنى الأول مرادفا لـ"لمقارنة" عند غير المحترفين والذين يستعملونها كوسيلة فكرية عامة.

مع العلم، أن المعنى الأول يستعمل للمقارنة في الحياة العامة، كما في بعض الأعمال الأكاديمية، على اعتبار أن المقارنة كتحليل تقييمي متأصلة في أي إجراء علمي، وهي لا تتطلب بالضرورة استخدام منهج مقارن واضح المعالم وملموس الخطوات[2]. بل إن فكرة "منهج مقارن مستقل" لدراسة الظواهر السياسية تبدو عند البعض زائدة عن الحاجة (Lasswell, 1968, 3; Almond, 1970, 254) (Donatella della Porta, 2002; Lijphart, 1971, 682). كما يؤخذ على هذا التعميم "التمييعي" عدم محافظته على استقلالية مختلف المناهج في مجال العلوم الاجتماعية. فإذا كان من المؤكد في تطبيق العديد من المناهج استعمال المقارنة في مرحلة ما من عملية التحليل، فإن الأمر يتعلق في هذه الحالة بتشابه إجرائي مبالغ في أهميته على حساب أهمية الخصوصيات البحثية لمختلف المناهج. لذلك كثيرا ما ينتقد بعض الخبراء الأعمال الأكاديمية (مذكرات ورسائل) التي تدّعي استعمال هذا المنهج.

مما يؤدي بنا إلى الحديث عن المقارنة بمعناها المنهجي الصريح، والتي تسمى أيضا التحليل المقارن، فهي تتطلب استخدام منهج أو مناهج خاصة، يُلجأ إليها عادة في العلوم الاجتماعية المقارنة، والتي تختلف بذلك عن العلوم الاجتماعية غير المقارنة في توجهاتها وإجراءاتها. ويمكن القول، بصفة عامة، أن هذا النوع من التحليل يتمثل في الاستخدام الممنهج للملاحظات المستخرجة من اثنين أو أكثر من الوحدات الكلية (البلدان والمجتمعات والأنظمة السياسية والمنظمات والثقافات...) أو من مقطعين أو أكثر من تاريخ مجتمع معين لدراسة أوجه التشابه والاختلاف ومعرفة أسبابهما (Smelser, 2003, 645; Ariza y Gandini, 2012, 500; Colino, 2009...). وقد استُخدم هذا النوع من التحليل في العلوم الاجتماعية وبنسبة كبيرة جدا في العلوم السياسية، وخاصة في إحدى أكبر تخصصاتها الفرعية "السياسة المقارنة" (Comparative politics)[3] التي ضمت إلى اسمها اسم المنهج نفسه (Colino, 2009).

يستخدم المنهج المقارن عادة مفاهيم مقارنة "قادرة على السفر" –على حد التعبير الشهير لـ"سارتوري"- (Sartori, 1970)، أي أنها تنطبق على أكثر من بلد واحد أو ثقافة واحدة أو زمن واحد، ومع ذلك، لا ينبغي

---

[2] بل إن اختبار الفرضيات، بالرغم من كونها من الممارسات الأكثر تمييزا للجهد العلمي - بمقارنتها النتائج التي تم الحصول عليها مع الفرضيات التي وجّهت البحث - هي إجراء مقارن، لكنها لا تعتبر في حد ذاتها منهجا مقارنا لأنها لا تلجأ إلى المقارنة بطريقة ممنهجة وصريحة (Collier, 1993, 105-109).

[3] الشائع أن هذا التخصص يعتبر أحد أهم المجالات الدراسية في العلوم السياسية إلى جانب "النظرية السياسية، الإدارة العامة والعلاقات الدولية". وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك فرقا بين الكلمتين الإنجليزيتين (Policy/ Politics): فكلمة (Policy) تعني تنظيم الوسائل التي تسمح بتحقيق أهداف خاصة في مجال معين (قد تترجم في العربية والفرنسية إلى السياسات/les politiques بالجمع). أما كلمة (La Politique/ Politics) فتعني نشاط (لعبة) الفاعلين الاجتماعيين بغية الوصول إلى السلطة وممارستها. بينما تشير كلمة (Le politique) إلى مجال علاقات السلطة أو الحوكمة (Tremblay, 2004, 4-5).

اعتبار كل دراسة تستخدم بيانات عن أكثر من بلد تحليلا مقارنا. ففي كثير من الأحيان تصادفنا مقارنات خاطئة، تعتبر أن أي دراسة لبلد أجنبي أو أي عرض متواز ووصفي لبيانات عن عدة بلدان، تحليلا مقارنا. لذلك، ينبغي تحديد مجال التحليل المقارن بمزيد من الدقة والتفصيل ووفقا لاستراتيجياته البحثية والأهداف المنوطة به. وهو ما سنعرضه بشيء من التفصيل لاحقا.

ويمكن القول باختصار، تبعا لـ"كولينو" (Colino, 2009)، أن أهداف التحليل المقارن -على غرار المنهج العلمي بشكل عام- هي على التوالي: 1) بحث أوجه التشابه والاختلاف (التباين بين الحالات)، الأمر الذي يؤدي إلى 2) ملاحظة انتظامات، يجب أن تفسر من خلال 3) اكتشاف التباين المشترك أو تفسير التنوع، الذي يتم عادة من خلال 4) اختبار الفرضيات التفسيرية، مما يؤدي إلى 5) شرح تعقيد العلاقات السببية ووضع تعميمات أو مبادئ توجيهية محددة، والتي تسمح في النهاية 6) بإثبات نظريات أو نفيها أو تطوير نظريات جديدة.

إن المنهج المقارن أو التحليل المقارن لديه إذن، بالإضافة إلى الوظيفة الاكتشافية المنتجة للنظريات والفرضيات، وظيفة إثبات أو نفي النظريات أو الفرضيات القائمة.

من جهته، حدّد "غروسر" (Grosser, 1973, 19-20) أغراض المنهج المقارن في ثلاثة: أ) جعل الأمور المجهولة مفهومة انطلاقا من أشياء معروفة بواسطة التشبيه والقياس أو التقابل -بالنقيض- (وتسمى المقارنة التربوية)؛ و(ب) تسليط الضوء على اكتشافات جديدة أو إبراز أشياء غريبة (وتسمى المقارنة الاكتشافية) و(ج) تنسيق ممنهج، بالتركيز تحديدا على الفرق (وتسمى المقارنة الممنهجة)، "مع اعتبار خصوصية الموضوع المحلل ليس كشيء فريد من نوعه ولكن كشيء خاص" (Grosser, 21).

انطلاقا مما سبق ذكره، يمكن اعتبار أن المنهج المقارن هو إجراء علمي-منطقي يستهدف التحليل المقارن للواقع الاجتماعي بالتركيز على وحدتين أو أكثر من الوحدات الاجتماعية الكلية أو الفرعية، والتي يجب أن تكون مختارة بشكل ممنهج، وباعتبارها سياقا تحليليا للتشابه أو الاختلاف بين المتغيرات أو العلاقات؛ كما يمكن ملاحظة هذه الوحدات على مستويات تحليلية عدة للوصول إلى اختبار فرضيات ومقترحات سببية تفسيرية ذات صدقية عامة، أو إلى تأويل مختلف القواعد السببية الخاصة بكل حالة.

إن هذا التعريف –حسب "كولينو"- (Colino, 2009) يجعل المنهج المقارن مساوٍ أساسا للتسميات المختلفة التي أطلقها بعض المؤلفين: إستراتيجية الحالات القابلة للمقارنة (Lijphart, 1975)، التشخيص المقارن الممنهج (Systematic comparative illustration) (Smelser, 1976)، منهج المقارنة المتحكم فيها والمهيكلة والمركزة (George, 1979)، البرهنة الموازية على النظريات لـ"Skocpol, 1979" (Colino, 2009)، المنهج المنطقي (Bruschi, 1990) أو ببساطة المنهج المقارن (Ragin, 1987; Sartori, 1994) أو التحليل المقارن كما مرّ معنا.

2. أنواع البحوث المقارنة

يمكن عرض خصائص مختلف أنواع البحوث المقارنة من خلال المؤشرات التصنيفية الآتية:

- مؤشر عدد الحالات والمعلومات المستخدمة في كل حالة: تجمع بين هذين العاملين علاقة تناسب عكسية. فتصنف البحوث المقارنة تبعا لهذا المؤشر إلى ثلاثة أنواع: 1- دراسة حالة واحدة تتوفر عنها الكثير من المعلومات (مقاربتها بمفاهيم معيارية، مقارنة بـ"النظام الجيد" أو النموذجي/ المثالي)، 2- دراسة عدد محدود من الحالات مع عدد متوسط من المعلومات، 3- دراسة عدد كبير من الحالات مع توفر معلومات قليلة حول كل منها (Román Reyes, 2019).

- مؤشر قابلية مقارنة الحالات وخصوصية حالات مقابل حالات أخرى: وفي هذا الصدد ميّز "ألدر" (Elder, 1976, 215 & ss) بين الدراسات التي تركز على: 1- خصوصية بلد معين وتباينه مع غيره من البلدان، 2- مجموعات فرعية من الدول ومحدودية قابلية مقارنتها، مما شكل أساس ما يسمى بالدراسات الإقليمية (Area

Studies)؛ 3- التشابه بين الدول والقابلية المطلقة للمقارنة بينها، وتحاول هذه الدراسات الوصول إلى اكتشاف قوانين عالمية سوسيولوجية بغض النظر عن اعتبارات المكان والزمان (Román Reyes, 2019).

- مؤشر تفسير أوجه التشابه أو الاختلاف في سياقات منسجمة أو غير منسجمة: بناء على هذا المؤشر، فإن أكثر الأنواع شيوعا على حد تعبير "برزفورسكي و تون" (Przeworski & Teune, 1970) هما: تصميم الأنظمة الأكثر تشابها، وتصميم الأنظمة الأكثر اختلافا. وتُستهدف في الأول الاختلافات بين الحالات في سياقات منسجمة وفي الثاني الاختلافات في سياقات غير منسجمة، كما يمكن دراسة أوجه التشابه بين أنظمة متشابهة أو مختلفة (Dogan & Pélassy, 1990; Murray Faure, 1994) (Colino, 2009).

- مؤشر المجال المكاني: يمكن التمييز بهذا المؤشر بين أربعة مجالات مكانية للمقارنة (Nohlen, 2005, 3): (1) الوطني، وتكون الوحدة الدراسية المختارة في معظم الأحيان هي الدولة/ النظام السياسي. (2) المحلي أو داخل الأمة (Intranation)، وتتشكل وحداته التحليلية من المستويات السياسية المختلفة (الدولة والكيانات العمومية الجهوية) أو أيضا من المناطق الاجتماعية والثقافية والتاريخية. (3) الدولي، وتضم هذه الوحدة مناطق دولية: قارات مثلا، لكن قبل كل شيء المناطق المندمجة (الاتحاد الأوروبي) أو المتجانسة (الدول الصناعية الغربية، دول الخليج...) لتكون أساس المقارنة بين النظم. (4) المجتمع العالمي، حيث تتم في منطقة واسعة جدا المقارنات غير المتزامنة مثلا بين الفتوحات الإسلامية والغزو الأوروبي، أو بين تطورات مختلف مراحل النظام العالمي... مع ملاحظة أن الجمع بين وحدات مكانية مختلفة ممكن وهو ليس غريب بل قد يكون جذابا جدا مثل المقارنة بين وحدات محلية ودولية، بين مناطق هامشية في إطار الاتحاد الأوروبي، بين المعارضات السياسية في العالم العربي...

- مؤشر الوقت: يمكن التمييز به بين ثلاثة أبعاد للمقارنة (Nohlen, 2005, 3): (1) المقارنة غير المتزامنة (الطولية، في أوقات مختلفة) وخاصة داخل البلد الواحد، على سبيل المثال، قبل وبعد التعددية الحزبية في الجزائر: ويكون فيها عدد الحالات صغيرا، ومتغيرات السياق ثابتة نسبيا رغم خضوعها هي كذلك بالطبع للتغيير. وتتمثل إحدى ميزات المقارنة الطولية في إمكانية أن تؤخذ في الاعتبار الجوانب التاريخية والوراثية، وأحد عيوبها في "حالة عدم المساواة" بين البيانات لاقتصار المقارنة على البيانات المتوفرة والمجمعة فقط. (2) المقارنة المتزامنة (الأفقية، في وقت واحد)، وهي تتم في المقام الأول بين الدول أو بين الوحدات الإقليمية للبلد الواحد: ويكون فيها عدد الحالات متغيرا (أي يمكن أن يكون كبيرا أيضا) ومتغيرات السياق أصعب للتحكم. ولذلك تميل الدراسات في هذا المجال إلى اختيار حالات مماثلة (متجانسة) أو تبَنّي المقاربة المناطقية (اعتماد وحدة المنطقة). (3) مقارنة مؤجلة زمنيا، وهي شكل مختلط بين المقارنة غير المتزامنة والمقارنة المتزامنة؛ ومثالها مقارنة البلدان في مرحلتها التصنيعية في فترات مختلفة.

- مؤشر طبيعة البيانات المراد تجميعها لعقد المقارنة: تبعا لهذا المؤشر يتراوح المنهج المقارن منطقيا بين التصوّرين الكمي والكيفي، والتصور الذي يجمع بينهما (أي، المنهج المختلط أو التكاملي) أو ما اصطلح عليه في الإنجليزية باختصار ("ت.م.ك.ك"/ QQCA).

- مؤشر استراتيجيات المقارنة والتي يمكن حصرها تبعا لـ"بيرز-لينيان" (Pérez-Liñán, 2008) في أربع: (1) تحديد الشروط (المتغيرات) الضرورية من خلال منهج التشابه؛ (2) تحليل الشروط الضرورية والكافية (منفصلة) من خلال منهج الاختلاف؛ (3) استخدام النظريات التصنيفية/ النموذجية/ لتحديد "الحالات الحرجة" (أو إستراتيجية السببية المتعددة والظرفية) و(4) تحليل التشكيلات السببية الضرورية والكافية أو المعروفة بشكل عام باسم "التحليل المقارن الكيفي" (QCA)، والذي عرف عدة تطورات مشخصة في نماذج تحليلية مثل المجموعات الواضحة والغامضة ومتعددة القيم. وبالطبع فإن كل إجراء من هذه الإجراءات ينطوي على مستوى من التعقيد التحليلي أعلى من سابقه، ولكنه يسمح أيضا بإجراء بحث أعمق.

مع العلم أن ما يهمّنا هنا أكثر هو آخرها وأكثرها تعقيدا وشمولية: منهج التحليل المقارن الكيفي بتطوراته النموذجية الأخيرة[4]، ولكن قبل عرض أهم خطواته التطبيقية ونماذجه... ارتأينا فيما يأتي عرض أهم ما يميزه عن صيغته الكمية:

3. المنهج المقارن بين الكمي والكيفي

يمكن تصور المنهج المقارن كسليل إحدى الإستراتيجيتين البحثيتين في مجال العلوم الاجتماعية: الكمية والكيفية، واللتين يمكن إرجاع أصولهما الحديثة –كما سبق ذكره- لكل من "فيبر" و"دوركايم" على التوالي، أي إلى تصورين مختلفين للواقع الاجتماعي. حيث يستهدف الكيفي بشكل أساسي دراسة الحالات (Case-oriented) ولأغراض تحليلية-سببية وتأويلية في الوقت نفسه، ويمثله أساسا "راجين" (Ragin, 1987) –كما مر معنا-؛ بينما يركز الكمي على دراسة المتغيرات (Variable-oriented) لمعرفة كم مرة تحدث الظاهرة والتنبؤ بحدوثها محاولا بذلك تقليد العلوم التجريبية. ومن الفروق المهمة بينهما أيضا أنه عادة ما يكون عدد الحالات أقل وعدد المتغيرات أكثر في المقاربة الكيفية والعكس بالعكس (Colino, 2009).

على أي حال، بعد مراجعة عامة لما تيسر من الأدبيات المتعلقة بمنهج التحليل المقارن الكيفي (QCA)، يتضح أن الأسباب الرئيسية لاستخدامه كتحسين للمنهج المقارن الكمي هي: اهتمامه بالسياق وبتعددية الأسباب وتعقيدها ونسبيتها/ ضبابيتها، وقدرته على استخدام الحالات الصغيرة، بالإضافة إلى جمعه بين إجراءات كمية في جمع البيانات وإجراءات كيفية في تحليلها، ولذلك يسميه البعض التحليل الكمي الكيفي (QQCA).

لمزيد من التفصيل، يمكن القول أنه قد تمت إضافة صفة "الكيفي" للمنهج المقارن لِتجاوز عمليتي النمذجة والانتظام الملازمتين للمقارنة الكمية في الظروف التي يكون فيها عدد الحالات قيد الدراسة مرتفعا بحيث يسمح باستخدام التحليل الإحصائي بواسطة برمجيات مثل الـ SPSS أو الـ SAS. بينما يستعمل الكيفي المقارنات في الظروف التي يستهدف فيها وصف وفهم عدد صغير جدا من الحالات، وذلك من خلال تحليل منطقي يتيح تعظيم عدد المقارنات التي يمكن عقدها عبر الحالات قيد التحليل، فتكون الاستنتاجات السببية ممكنة. ويمكن الاستعانة في هذا التحليل بعدة برمجيات متوافرة على الشبكة مجّانا: ...fsQCA 2.5/ Tosmana/ Compasss/ Stata. وهو بذلك يتجاوز إحصائيا مشكلة "وجود عدد كبير جدا من المتغيرات وعدد قليل من الحالات"، التي أشاعها "ليجفارت" (Lijphart, 1971)[5]، والتي كانت أساس رد فعل نموذج "راجن" (Ragin, 1987) في الثمانينات، كما مرّ معنا.

من جهة أخرى، توجد داخل التحليل المقارن الكيفي مسألة الشروط الكافية و/ أو الضرورية (أو توليفة من شروط معينة تفضي إلى نتيجة ما)، لذلك من المهم الإشارة إلى أن التحليل المقارن الكيفي يحدد العلاقات بين الشروط والنتيجة بوضوح، ولا يعالجها تقليديا بثنائية حدّية، عادة ما تتوافق مع معايير الغياب/ الوجود (Areiza, 2017, 3). وفي هذا السياق، واحدة من المزايا المهمة التي توفرها سلسلة تقنيات "ت.م.ك." (QCA) هي إمكانية التحليل الممنهج - من خلال استخدام لغة شكلية عالمية- لمجموعة من الشروط السببية التي تكمن وراء حدث اجتماعي معين، مانحا بذلك الشفافية وقابلية التكرار للتحليل الكيفي التقليدي وإمكانية تعزيز التعميم الحذر (Ariza y Gandini, 2012, 498, 507).

كما يقترح المنهج المقارن الكيفي عملية جمع البيانات وتشكيلها ذات طابع (توجه) كمي من أجل عملية تحليل ذات طابع (توجه) كيفي، وهو ما يفترض القيام بإجراءات التعرف على المتغيرات المنهجية وتجاوز المواقف الثنائية التي تبدو إقصائية، أي تجاوز الثنائية "غياب/ وجود المفهوم المراد تحليله" واعتماد تعددية وضبابية الشروط الكافية و/ أو الضرورية للوصول إلى النتيجة. وذلك من خلال علاقات توضح درجة الانتساب أو توافر صفة معينة (اقتصاد متطور و/أو حرية إعلام وتعددية حزبية-ديمقراطية متطورة مثلا) وكيف وبأي درجة تتواجد... من خلال مقياس تتراوح قيمه بين 0 و1 (Areiza, 2017, 2-3).

---

[4] لمزيد من التفصيل حول إستراتيجيات المنهج المقارن، سابقتي الذكر، أنظر: دليو (2015).

[5] الذي اقترح حينها مواجهتها بزيادة عدد الحالات بتوسعة المجال الجغرافي والفترة التاريخية (بعيطيش وسعدي، 2018، 13)، وهو أمر غالبا ما لا يكون متاحا عمليا.

إن نقد "راجن" (Ragin, 1987, 2000, 2006, 2008) للطرق الإحصائية الكمية له عقدة مركزية تتعلق بمفهوم السببية، فهو يرى بأن فكرة العلاقة السببية التي تقوم عليها تقنيات الانحدار الإحصائية (Regression) كأداة رئيسة للتحليل الكمي التقليدي هي علاقة خطية وتراكمية، وبالتالي تعتبر تبسيطا للواقع الاجتماعي. فضبط نموذج خط الانحدار يستهدف إيجاد نموذج مشترك بين معظم الحالات، مع افتراض تلازم التغير في المتغير التابع مع كل وحدة من وحدات التغير وفي كل واحد من المتغيرات المستقلة، مغفلا بذلك تفاوت التأثر وإمكانية اشتراك متغيرين فيه نتيجة التفاعل (Ariza y Gandini, 2012, 503).

من جهة أخرى، يشير "راجن" إلى أن العلاقة السببية في التحليل المقارن الكيفي، لا يتم استدلالها (استنباطها)، كما هو الحال عادة في المناهج الإحصائية الكمية، ولكن يتم تفسيرها، لأنها تأتي فقط نتيجة حوار مكثف بين الأدلة الإمبريقية والنظرية (Ariza y Gandini, 2012, 509).

كما تجدر الإشارة إلى مسألتي الصدق والثبات بين صيغتيْ المنهج المقارن الكمية والكيفية: عند استعمال الصيغة الكيفية تتم محاولة ضمان الصدق الخارجي للمقارنة، من خلال القدرة على التعميم المحدود أو المتواضع، والصدق الداخلي من خلال الاختيار المناسب للحالات التي ستتم مقارنتها والمعالجة التحليلية الصارمة للمعلومات. كما أن إدراج حالتي نجاح النتيجة وفشلها (أي، عدم حصرها في النجاح) في تصميم البحث وضمان أقصى قدر ممكن من عدم تجانس مفردات مجتمع الدراسة وأن يكون عدد الحالات معقولا... تعتبر من العوامل التي تشير إلى محاولة تجنب التحيّز في الاختيار المعروف للدراسات المقارنة الكيفية لقيم المتغيرات "الصغيرة"، والتي بموجبها يتم تحديد اختيار الحالات عادةً تبعا لموقف النظرية من الظروف الإمبريقية التي تعطي الأفضلية للنتيجة المرجوة (Collier, 1993; Rihoux y Ragin; 2009; Pérez, 2007; Ariza, 2009) (Ariza y Gandini, 2012, 510, 512). أما الثبات فيتعلق بانتظام عمليات جمع المعلومات وتحليلها، وهو –كما هو معروف- محدود جدا في البحوث الكيفية.

مع العلم، أنه في مجال الدراسات الكمية، يشير الصدق عادةً إلى حسن اختيار المفهوم المراد قياسه وإمكانية التعميم المطلق؛ والثبات، إلى دقة أداة القياس (بحيث تعطي قياسات مختلفة لنفس المتغير نفس القيمة) (Neiman y Quaranta, 2006, 233).

في الأخير، تجدر الإشارة إلى رأي من يعتبر، من أمثال: "لودفيق" (Ludwig) و"فليبيرغ" (Flybjerg) و"يانوسكي" (Janoski)...، أن الفصل الحاد بين صيغتي المقارنة الكمية والكيفية غالبا ما يكون زائفا لاعتبارهم التوظيف المزدوج للصيغتين المنهجيتين أفيد لبلوغ الهدف من دون عوائق مبدئية ويقينيات مطلقة... (بلخضر طيفور، 2017، 546)، ومن ناحية أخرى، فإنه من الصعب بل من المغامرة الكلام عن الكمي أو الكيفي المحض أو الصافي (Leger, 1993)، ومن ناحية ثالثة، فإن لكل منهج نقاط قوته وضعفه وتبعا لذلك، تعتبر نقاط ضعف أحدهما نقاط قوة الآخر (Denzin et al. 1989 in Boucherf, 2015, 21). وهو رأي شائع بين أنصار المناهج المختلطة والتكامل المنهجي الذين يتحفظون على منحى البحوث التي عادة ما تكون ذات طابع كمي صرف في مجال اجتماعي إنساني أساسا، أو ذات طابع كيفي مبالغ فيه. مع العلم أن التحليلات الكمية قد تنتهي بتفسيرات كيفية احتمالية وذاتية وأن المعطيات الكيفية قد يكون تكميمها مفيدا جزئيا أو كليا في نهاية العملية البحثية.

4. خطواته التطبيقية العامة

في الدراسات الاجتماعية التي تستعمل المنهج المقارن الكيفي لتحليل عدد محدود من الحالات على المستويات الجزئية، الوسطى أو الكلية (Micro, Meso, Macro)، يجب التأكّد بداية من وجود الطابع المقارن المميز للدراسة (أنظر المبحث السابق الذي يعرض الفرق بين المقارنة والمنهج المقارن). وفيما يلي الخطوات التحليلية العامة، مدعّمة بمثال واقعي في مجال علم الاجتماع السياسي:

1- مرحلة اختيار الحالات وخطة البحث (مرحلة التعقيد الأقصى وتتضمن ثلاث خطوات):

المثال: الموضوع: التحول الديمقراطي في الجزائر والسودان. تم اختيار حالتين كموضوع للمقارنة: الجزائر والسودان. وتجدر الإشارة هنا أننا راعينا في مثالنا -تبعا لـ"ريو" و"راجين" (Rhioux y Ragin, 2009, 45)- أولا، ضرورة ضمان أن الحالات التي تتم مقارنتها تشترك في عدد كاف من السوابق التي تعمل كعناصر ثابتة في التحليل، وتكون متوازية في العديد من الأبعاد التحليلية المتوخاة. ثانيا، أهمية وجود حدود واضحة للنتيجة المراد شرحها بناءً على المقارنة. وثالثا استحسان إدراج حالتي نجاح النتيجة وفشلها وضمان أقصى قدر ممكن من عدم تجانس مفردات مجتمع الدراسة وأن يكون عدد الحالات معقولا.

- تحديد النتيجة (كمتغير تابع) أي الظاهرة المراد تفسيرها عن طريق المقارنة.

في مثالنا، النتيجة موضوع التقييم هي: النجاح أو الفشل النسبي في عملية التحول الديمقراطي. يتم جمع المعلومات من خلال إجراء حوالي 50 مقابلة معمّقة (25 في كل من الجزائر العاصمة والخرطوم) من مارس إلى ديسمبر 2019 (العينة قصدية عموما/ أو عينة خبراء خصوصا) قوامها التنوع من حيث: الجنس، السن، المستوى التعليمي، الوضع المهني، الانتماء الحزبي، الجمعوي، المناطقي...، المشاركة وعدم المشاركة في الحراك الشعبي...).

- تحديد الشروط (مجموعة متغيرات "شرطية"/ مستقلة) أي محددات سببية يفترض أنها تفسر النتيجة. مع وضع جدول افتراضي يتضمن أوجه التشابه والاختلاف بين الحالتين في أبعاد مفصّلة: اقتصادية...، سياسية...، ثقافية...، إعلامية (تقليدية وحديثة)...، ديمغرافية...، المحيط الإقليمي...

في مثالنا، الشروط السببية المحتملة: حرية التعبير (إعلام، مظاهرات...)، التعددية الحزبية، النمو الاقتصادي، موقف المؤسسة العسكرية، الضغط الإقليمي و/ أو الدولي... وقيمها المحتملة طبعا تتراوح بين 1 (وجود الشرط كاملا) و 0 (غياب الشرط كليا) وربما القيمة "-" كاصطلاح للتعبير عن متغير مفقود أو مشكوك فيه... وفي حالة اعتماد نموذج المجموعات الغامضة أو متعددة القيم، يمكن تقسيم هذا الهامش بالتساوي إلى أربع أو خمس قيم (0؛ 0,33؛ 0,67؛ 1) (0؛ 0,25؛ 0,50؛ 0,75؛ 1) أو إلى أعداد طبيعية: 1؛ 2؛ 3... أو إلى ما يقابلها من قيم ترتيبية تعبيرية باللغة الطبيعية (جدا، نوعا ما، قليلا...).

- اختيار النموذج التحليلي من بين: التحليل المقارن الكيفي الخاص بالمجموعات الواضحة (csQCA/ Crisp-Set)، وهي أول إستراتيجية منهجية تم اعتمادها في التحليل المقارن الكيفي قبل أن تضاف إليها –نتيجة الانتقادات- إستراتيجيتي التحليل المقارن الكيفي ذي المجموعات الغامضة (fsQCA/ Fuzzy-set) والتحليل المقارن الكيفي متعدد القيم (mvQCA/ Multi-value set). وسنقدم لاحقا تفسير مبسط لأولها مذيّلا بإشارات توضيحية عن مميزات البقية. وبالطبع يفضل اعتماد تقنية المجموعات الغامضة ومتعددة القيم.

2- المرحلة التحليلية: تتكون من ثلاثة إجراءات تقنية منطقية-رياضية تسمح بتحليل شامل للشروط السببية ومجموعاتها، بالاستعانة بأحد البرامج المعلوماتية (QCA3/ Tosmana/ Compasss/ Stata...)، وهذه الإجراءات هي: القيام بتفريع ثنائي (للشروط السببية من محتوى كل المقابلات المعمقة المذكورة في المثال السابق وفي حالة التحليل الكيفي بالمجموعات الواضحة)؛ وضع جدول تشكيلات سببية محتملة -حاضرة وغائبة- (يسمى جدول الحقيقة بالاستعانة ببرامج معلوماتية): في مثالنا السابق، يفترض أن خمسة شروط سببية تعطينا 32 مجموعة/ ثنائية محتملة، أي "2أس5" (2^5) ، وبالطبع تظهر في إحدى خانات "جدول الحقيقة" نتيجة كل سبب أقرب إلى 1 أو إلى صفر (تعبيرا عن النجاح أو الفشل مع احتمال وجود تناقضات إمبريقية ولوينات تحليلية)؛ القيام بعمليات منطقية تصغيرية (لمعطيات جدول الحقيقة) عن طريق تطبيق "التصغير "البولياني" (نسبة إلى "جورج بول") (Boolean Minimization) المنطقي غير الإحصائي (هي قواعد جبرية قوامها

المجموعات والاختزال، بتحويل اقتراحات منطقية إلى رموز رياضية)، الذي يساعد في تقليص التشكيلات السببية في شكل اقتراحات تسمى "صيغا دنيا"[6].

3- مرحلة التأويل: تهدف إلى استرجاع جزء من التعقيد الأولي بالاعتماد على نتائج التحليل الإمبريقي وعملية الرجوع إلى الملاحظات مع إقامة حوار مستمر مع النظريـ/ة/ات المتعلقة بموضوع البحث، وهي مرحلة تفترض أيضا ثلاث خطوات: تحويل عاملي (Factorial) /كعملية جبْرية/ للعمليات المنطقية التصغيرية لتيسير هيكلة أفضل للتحليل ومباشرة تأويل النتائج الإمبريقية. فبواسطة التحويل العاملي يتم تجميع الشروط السببية من جديد وتلخيصها (في مثالنا، في ثلاث خانات: الجزائر/ السودان/ السياقان معا)؛ ثُم يتم إنشاء التشكيلات، والتي هي عبارة عن تجميع الخصائص المشتركة لعدد من الحالات، مع عرض كل تشكيل سببي في عمود خاص كتمهيد لتأويله. ثم تأتي خطوة التأويل ببعديها (حالة بحالة /في مثالنا في الجزائر وفي السودان/ وما بين الحالتين). وأخيرا تأتي خطوة التعميم بالاعتماد على خلاصة التأويلات (العوامل المميزة للحالتين والمشتركة بينهما والتي قد تؤدي إلى التحول الديمقراطي، مع معرفة كلفة هذا التحول... وماهية علاقة ذلك بالطروحات النظرية في هذا المجال: تؤكدها، تفندها، تعدّلها)، وهو بالطبع تعميم محدود تاريخيا بمحددات الحالتين الزمكانية، لكن شفافية الإجراءات المنهجية تسمح بتكرار البحث وفي حالة تكررت النتائج يمكن توسيع دائرة التعميم كشرط ضروري لتراكم المعرفة.

وبالطبع، يشير هذا التعميم المحدود إلى إمكانية تقديم مقترحات قابلة للتطبيق على حالات مشابهة لتلك التي كانت موضوع المقارنة مع ضرورة اشتراكها في عدد معقول من الشروط السببية فيما بينها (Ragin, 1987). أي أن هناك إمكانية تعميم محدود (مشروط)، وهو تعميم يختلف عن التعميم الشكلي المعروف وشائع الاستعمال في المناهج الكمية الإحصائية (Flyvbjerg, 2004) (Ariza y Gandini, 2012, 507)[7].

5. النماذج التحليلية للمنهج المقارن الكيفي

لقد ذكرنا في إحدى خطوات المرحلة الأولى من التحليل ضرورة اختيار إحدى النماذج أو الاستراتيجيات التحليلية المستعملة في المنهج المقارن الكيفي، وهي –كما ذكرنا- ثلاثة. وسنفصل الكلام بعض الشيء عن أولها مع التعقيب وتبرير استعمال النموذجين الآخرين، مع العلم أن الخطوات الرئيسة للنماذج التحليلية الثلاثة متشابهة (Haesebrouck,) (Herrmann & Cronoqvist, 2009, 35-38; Schneider & Wagemann, 2012, 258) (Rihoux, 2004, 11) (2015, 3):

---

[6] تشترك فيها الحالات قيد المقارنة وتتوافق مع المتطلبات المنهجية "للتجزئة أو التبسيط" (Parsimony) (أي مبدأ "استعمال الحد الأدنى من الأسباب المفسرة للظاهرة")، التي مفادها أنه كلما قلّت العوامل التي نحتاجها لتفسير ظاهرة ما، كلما كنّا أقرب إلى عقدة آلياتها السببية، بصفتها أشكالا منتظمة غير قانونية (لا تخضع للقوانين) بدرجات متفاوتة بحكم خضوعها للسياق (George y Bennett, 2004, In Ariza y Galindo, 2012, 508).

[7] عمليا، يكون هذا التعميم ممكنا بفضل استعمال الجبر المنطقي "البولياني"، حيث يمكن ترجمة المقترحات الإمبريقية إلى مقترحات منطقية تخضع لعمليات الاختزال المميزة لهذا الفرع من الرياضيات، وذلك بغية الوصول إلى مجموعة صغيرة نسبيًا من التشكيلات السببية التي تشترك فيها الحالات التي تمت مقارنتها، والظروف السببية التي تتوافق مع المتطلبات المنهجية للتحليل. وبهذه الطريقة، يتمّ حل مشكلة المعايير التي يجب استخدامها للاختيار بين تعدد العوامل التفسيرية التي تنافس بعضها البعض (الشروط والتوليفات السببية) عند إجراء دراسات لعدد صغير من الحالات (ن صغيرة). فالجبر المنطقي لا يسمح فقط باختزال عدد التوليفات السببية المحتملة، ولكنه يتيح أيضًا معالجة شاملة لجميع الاحتمالات المنطقية للتركيب، سواء كان لديها وجود إمبريقي أم لا، وهو ما يضفي صفتي الشفافية والصرامة على التحليل الإمبريقي الكيفي التقليدي (Ariza y Gandini, 2012: 508).

- في حالة التحليل المقارن الكيفي الخاص بالمجموعات الواضحة/ الثنائية (csQCA) "Crisp-Set"، يمكن تلخيص خطواتها المنهجية –بالاعتماد أساسا على مقال "ريو" (Rihoux, 2004, 11-15)- فيما يأتي:

بعد اختيار عدد معين من الحالات، من الضروري تحديد متغير يسمى "النتيجة" (أو متغير تابع، أو متغير يتم تفسيره)، وكذا سلسلة من المتغيرات تسمى "الشروط" (أو المتغيرات المستقلة والمحتمل تفسيرها للنتيجة).

مثال: دراسة (Grassi, D.)، التي استهدفت معرفة الشروط التي تؤدي إلى استمرارية ديمقراطيات "الموجة الثالثة" التي ظهرت بعد 1974 في دول أمريكا اللاتينية، ومقارنتها بتلك التي دعمت استمرارية ديمقراطيات "الموجة الثانية" (1943-1962).

مع العلم أن عدد الحالات تمثله كل دول أمريكا اللاتينية المعنية بالتحول الديمقراطي في الفترتين، وأن النتيجة والشروط يمكن تحديدها كما يلي:

• ظهور الديمقراطية (DEM) = النتيجة.

• اقتصاد السوق (ECOMARCH)= الشرط1؛ مؤسسات سياسية منفصلة (IPSEP)= الشرط 2؛ صحافة مستقلة (PRESSIND) = الشرط3؛ الضغط الدولي (PRINT) = الشرط 4، الخ.

في كل حالة من الحالات، يعطى كل شرط وكل نتيجة إما القيمة (1) (أي "موجبة"، "كبيرة"، "موجودة"...)، أو القيمة (0) (أي "سلبية"، "صغيرة"، "غير موجودة"...)، أو ربما القيمة (-) للتعبير عن متغير مفقود أو مشكوك فيه). مع العلم أن القيمة (1) للمتغير يتم تمثيلها اصطلاحا بأحرف كبيرة (مثل "ECOMARCH"/ **اقتصاد السوق**)، والقيمة (0) بأحرف صغيرة (مثل "pressind"/ صحافة مستقلة)، وفي اللغة العربية يمكن تمثيل المتغير ذي الأحرف الكبيرة بالخط العريض (Gras/ Bold) و/أو تسطيره (S).

ثم يُستعمل البرنامج المعلوماتي (QCA2/ QCA3) لحساب ما يسمى "جدول الحقيقة"، الذي يمثل جميع التشكيلات (Configurations)، مع العلم أن كل تشكيلة عبارة عن مجموعة (Combinations) قيم سببية/ شرطية وقيمة- نتيجة، أي يمكنها أن تضم مجموعة حالات. وبالتالي نحصل في الغالب على التشكيلات 1 (المجموعات التي تكون قيمتها 1) والتشكيلات 0 (المجموعات التي تكون قيمتها 0) وتشكيلات متناقضة محتملة (المجموعات التي تكون قيمتها أحيانًا 1 وأحيانًا 0، نتيجة أخطاء جدولية)، والتي يجب معالجتها قبل متابعة التحليل.

بعد ذلك، يأتي دور التصغير (Minimisation) المنطقي "البولياني" (عن طريق خوارزميات بوليانية)، أي اختزال الصيغ التعبيرية الطويلة والمعقدة (سلسلة التشكيلات) إلى تعبيرات منطقية أقصر أو في "حدها الأدنى" (Minimal).

تأخذ هذه "النتيجة أو المعادلة الدنيا" التي نحصل عليها شكل مجموعة مصطلحات، مثل: الشرط1× **الشرط2** + الشرط2 × **الشرط3** = **النتيجة** (condition1 x CONDITION2 + condition2 x CONDITION3 = RESULT). تقرأ هذه الصيغة المختزلة على النحو التالي: يلاحظ وجود النتيجة عندما: [يكون الشرط1 غائبا **و** الشرط 2 موجودًا]، **أو** [يكون الشرط 2 غائبا **و** الشرط 3 موجودا]. مع العلم أن العلامة "+" تعني "أو" المنطقية، في حين أن المضاعف "x" يعني "و" المنطقية.

لذلك، في مثالنا، يمكننا أن نتخيل صيغة دنيا مثل: "اقتصاد السوق× **مؤسسات اقتصادية منفصلة** + مؤسسات اقتصادية منفصلة × **صحافة مستقلة × ضغط دولي= ديمقراطية**".

"ecomarch * IPSEP + ipsep * PRESSIND * PRINT = DEM".

أخيرا، يقوم الباحث بتفسير هذه الصيغ الدنيا، من خلال العودة إلى الحالات التي تمت دراستها و/ أو إلى النظرية المؤطرة.

ونظرًا لأن هذه التقنية الخاصة بالمجموعات الواضحة (csQCA/ Crisp-Set) -والتي تمثل التطبيق الأصلي للتحليل المقارن الكيفي-، هي تقنية جبرية منطقية (قطعية) وليست إحصائية (احتمالية)، فهي تتيح للمتغيرات إمكانية أن يكون لها قيمتان فقط، وهي بذلك تثير مشكلة نظرًا لأن الباحث مضطر لتحديد قيم ثنائية فقط لكل متغير. على سبيل المثال: يتعين تقسيم الناتج المحلي الإجمالي للفرد من قِبل الباحث في فئتين (على سبيل المثال، منخفض= 0 ومرتفع= 1). ولكن بما أن هذا المتغير هو أساسًا متغير مستمر، فسيكون التقسيم دائمًا تعسفيًا لا يأخذ بعين الاعتبار القيم الوسطى/ الكسرية. وهناك مشكلة أخرى ذات صلة هي أن هذه التقنية لا تتيح تقييم أثر نقاط القوة النسبية للمتغيرات المستقلة نظرًا لإمكانية أن تكون لديها قيمتان فقط.

من جهتهم، يذكر "مدينة وآخرون" (Medina et al., 2017) في كتابهم الجماعي بعض الانتقادات المهمة للصيغة الأولى للمنهج المقارن الكيفي (csQCA) مثل: أ) افتراضه أن جودة البيانات الكيفية كاملة؛ ب) أنه لا يأخذ بعين الاعتبار في الوقت المناسب المتغيرات غير المدرجة في تشكيلاته التحليلية؛ ج) اعتماده الكبير على الترميز الذي يقوم به الباحث؛ د) افتراضه استقلالية الحالات المدروسة، مما يمنع التفسيرات التاريخية؛ هـ) اعتماده على الاستقراء النظري تبعا للحالات وليس على احتمال كونها غير مناسبة (De Gracia, 2018, 352-353).

لقد أدت هذه الانتقادات، ببعض المتخصصين (راجن/Ragin/، كرونكفيست /Cronqvist/...) إلى تطوير أداتين جديدتين توسعان نطاق التحليل المقارن الكيفي بغية تجنب المعالجات الثنائية والحدية مع تعويض العلاقات السببية بتشكيلات من العوامل الضرورية و/أو الكافية، والتي تستند إلى تحليلات مقارنة تشكيلية (Configurational) وإلى مفهوميْ "عدم التناسق" (Asymmetry): التشكيلة التي تفسر حدوث واقعة ما، قد لا تفسر عدم حدوثها، و"التكافؤ" (Equifinality): تشكيلات مختلفة يمكن أن تحقق نفس النتيجة... وهاتان الأداتان التحليليتان هما: التحليل المقارن الكيفي ذي المجموعات الغامضة (fuzzy-set/ fsQCA) والتحليل المقارن الكيفي متعدد القيم (multi-value set /msQCA).

سنعرض هاتين الأداتين أو الإستراتيجيتين المنهجيتين مع مراعاة التركيز أساسا على ما يميز كل واحدة منهما عن الإستراتيجية المرجعية الخاصة بالمجموعات الواضحة (Crisp-Set/ csQCA):

- بالنسبة للتحليل المقارن الكيفي ذي المجموعات الغامضة (ت.م.ك.م.غ.) (fuzzy-set/ fsQCA)، ما يميزه عن الإستراتيجية الأولى (ذات المجموعات الواضحة أو الثنائية) (Crisp-Set/ csQCA)، هو استعمال شروط غامضة واعتماده على مبادئ منطق الغموض الذي يسمح لعناصر مجموعة معينة بالانتماء إليها بدرجات مختلفة، وذلك بخلاف الإستراتيجية الواضحة (csQCA) التي تسمح بأن تكون الحالات كاملة العضوية أم لا تكون. وعلى سبيل المثال، فإما أن تكون بعض الدول ديمقراطية بالكامل أم لا تكون، بينما يمكن التمييز في المجموعات الغامضة بين الديمقراطيات المتطورة للغاية والديمقراطيات الأقل تطوراً، ورغم ذلك تبقى ديمقراطية... ويفضل حينها استعمال البرنامج المعلوماتي لمعالجة البيانات الميدانية: fsQCA2.5.

مع العلم أن هناك من اللغويين (Linguists) من يعترض على تطبيق نظرية المجموعات الغامضة في العلوم الاجتماعية، معتبرا أنها لا تعكس بنية المعنى في اللغة الطبيعية لكونها مناسبة للغة الأرقام فقط. فاستعمال درجات اللغة الطبيعية (مثلا وعلى غرار بعض مقاييس الاتجاه: متطورة للغاية، متطورة جدا، متطورة نوعا ما، متطورة قليلا، غير متطورة، غير متطورة على الإطلاق) لوصف مدى تواجد خاصية معينة (الديمقراطية، الحرية، النمو الاقتصادي...) في بلد ما، غير مناسب إمبريقيا في التحليلات الاجتماعية، بل إن تصنيف "راجين" الخاص بالمجموعات الغامضة ليس مؤهلا لذلك لأنه يعتمد أصلا على قيم عددية ثابتة، بدلا من التوزيعات

الغامضة. فمثلا، لا يمكن مقاربة الاختلافات الدلالية لمصطلحات السياسيين في البلد الواحد (التقدميين مقابل المحافظين مثلا) أو في عدة دول بشكل خطي ترتيبي فيما يتعلق بمفاهيم عامة مثل الديمقراطية والحرية...، وهو ما يتطلبه المنطق الغامض. ناهيك عن كون اختيار القيم الوسطية بين 0 و1 في إستراتيجية المجموعات الغامضة قوامها تأويلات الباحث الذاتية وهي غير واضحة، و(قد) تكون بذلك مشوهة للواقع الاجتماعي (Lakoff, 2014, 9-14).

- بالنسبة للتحليل المقارن الكيفي ذي المجموعات متعددة القيم (msQCA)، الذي أضافه "كونكفيست" (Cronqvist, 2003) عام 2003، فإن ما يميزه عن الإستراتيجية الأولى ("ت.م.و."/ csQCA) هو استعماله شروط ذات طبيعة متعددة القيم وليست ثنائية التفرع[8]، وفي مقابل ذلك، هناك من يشكك في فائدة استعماله (Schneider & Wagemann, 2012, 255; Vink & Van Vliet, 2013, 210)، مدّعيا أنه يمكن استعمال "ت. م. و." كبديل عنه من خلال إنشاء شرط ثنائي (0، 1) لكل فئة باستثناء فئة واحدة، شريطة إهمال البقايا المنطقية المستحيلة أو استبعادها من "جدول الحقيقة". وهو خيار –حسب هيسبروك- مؤثر على نتيجة التحليل، ولتجنب ذلك ينصح باستعمال شروط افتراضية شاملة لكل الفئات في حالة عدم استعمال "ت.م.ك.م.ق." (Haesebrouck, 2015, 12, 32). وأما أهم ما يميزه عن الإستراتيجية الثانية ("ت.م. غ."/ fsQCA) هو كونها -بخلافه- غير قادرة على رصد التأثير السببي لفئة وسيطة إذا كان –اعتمادا على السياق- لها تأثير مختلف عن التواجد الكامل للشرط السببي المقابل، كما أن العديد من المؤلفين يتفقون على أن "التحليل المقارن الكيفي ذي المجموعات الغامضة" أكثر كفاءة في تحليل الشروط الترتيبية (0؛ 1؛ 2؛ 3...)، لكنهم يرون بأن "التحليل المقارن الكيفي متعدد القيم" أنسب لتحليل الشروط الفئوية مثل العرق أو الدين (Haesebrouck, 2015, 1, 5)[9]. مع العلم أنه يفضل في هذه الحالة استعمال البرنامج المعلوماتي لمعالجة البيانات الميدانية: Tosmana. وهو برنامج إحصائي لا يتطلب –على غرار "fsQCA2.5"، سابق الذكر- كثيرا من الجهد وبحاجة إلى معرفة مسبقة أقل من بعض البرامج الأخرى مثل: R أو STATA... ويمكن الحصول على نسختهما الإلكترونية بسهولة ومجانا (De Gracia, 2018, 355).

خاتمة:

بعد عرض النماذج التحليلية الثلاثة المستعملة في المنهج المقارن الكيفي وأهم الانتقادات المتداولة بشأنها في الأدب المتخصص، تجدر الإشارة إلى بعض التحفظات التي لا زالت تلازمها وبعض الملاحظات التي رافقت تطبيقها:

- عدم اعتياد الكثير من الباحثين على إتباع المنطق المعرفي الضروري لتطوير المنهج المقارن الكيفي، استنادًا إلى التحليلات المقارنة التشكيلية (configurationals) وإلى مفهومي "عدم التناسق" (asymmetry) و"التكافؤ" (equifinality) سابقي الذكر. وذلك مقابل من تعود عليها ويبحث في كيفية تطوير ليس فقط تقنية

---

[8] على سبيل المثال، يمكن تحويل إشارة المرور إلى شرط متعدد القيم عن طريق تعيين قيمة 2 للحالات التي يكون فيها الضوء أخضر، وقيمة 1 للتي يكون فيها الضوء برتقاليا وقيمة 0 للون الأحمر. في المقابل، تسمح تقنية الـ(csQCA) فقط بتعيين قيمة إما 1 (وجود الشرط) أو 0 (غيابه). كما أن تقنية الشروط الغامضة (fsQCA) تسمح بكل قيمة وسطية ممكنة بين 0 و 1 (Haesebrouck, 2015, 3).

[9] المشكلة أن هذا الأخير –عند منتقديه- غالبا ما يستعمل في تحليل الشروط الترتيبية، وبالتالي فتحليل المجموعات الغامضة (ت.م.غ.) يغني عنه. لكن "هايسبروك" (Haesebrouck, 2015, 6) يرى أن "ت.م.ك.م.ق." يفضل استعماله أيضا لتحليل الشروط متعددة المستويات بالمفهوم الترتيبي، حيث يتميز بإمكانية التقاطه بعد إضافي من التعقيد السببي. وبشكل أكثر تحديدًا، فإن "ت.م.ك.م.ق." قادر على التقاط تأثير شروط أخرى على درجة وجود شرط ما لإعطاء نتيجة.

تحليل جديدة، ولكن منهجية مقارنة كيفية جديدة، يمكن دمجها مع منهجيات كمية و/ أو كيفية بغية التعامل مع مجالات بحثية مستحدثة نتيجة ظهور تفسيرات حديثة مثل عدم البحث عن العلاقات السببية، ولكن عن تشكيلات العوامل الضرورية و/ أو الكافية لتحقيق النتيجة المتوخاة (De Gracia, 2018, 352, 355).

- في نفس هذا السياق التطوري والتجديدي الذي تحفّه عدة تحديات، يذكر الأكاديمي الألماني "فاغمان" (Wagemann, 2017, 01) في مقال حديث له عددا منها نعرض أهمها فيما يلي: إنشاء مدونة معايير لتطبيقات التحليل المقارن الكيفي؛ مقاربة التحليل المقارن الكيفي كجزء من تصميمات المناهج المختلطة، مثل الجمع بين التحليل المقارن الكيفي والتحليلات الإحصائية أو بين مقطع من التحليل المقارن الكيفي ودراسات الحالة المقارنة (تتبع تطورها)؛ تجريب تحليل الصدفة بشأن العامل التفسيري وتقييم جدواه؛ بحث كيفية تعزيز استقرار نتائج النماذج التحليلية؛ تطوير البرمجيات التحليلية...

في الأخير، تجدر الإشارة إلى أن المنهج المقارن شهد في السنوات الأخيرة، تطورات هامة أدت إلى استعماله في مزيد من التخصصات ووسّعت بشكل كبير قدرتنا التحليلية في إطار تقاليد البحوث الكيفية في العلوم السياسية أساسا... وخاصة فيا يتعلق بالتحليل متعدد المتغيرات والذي قد يتطلب جهدا كبيرا، لأن عدد الأنواع السببية ينمو بشكل مضاعف مع عدد المتغيرات والفئات المعنية. ولمعالجة هذه المشكلة، بدأ بعض المقارنين بتطوير برمجيات معلوماتية متخصصة (Cronqvist, 2006; Huber & Gürtler, 2004; Ragin & Giesel, 2002) (Pérez-Liñán, 2008, 26) مثل التي سبق ذكرها، كما دعا البعض الآخر ("هايسبروك" في فقرات سابقة) إلى تعزيز استعمال نموذج المجموعات متعددة القيم (الذي لا يزال مهمّشا)، ولكن هذه الجهود لا تزال في مرحلة مبكرة ، كما أنها لاقت بعض التحفظات من طرف أنصار التصور الكيفي على منحاها التكميمي الصريح.

قائمة المراجع:

أولا– توثيق الكتب

- دليو، فضيل. (2015). عناصر منهجية في العلوم الاجتماعية، الجزائر: منشورات مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة قسنطينة3.
- AREIZA, Giovany. (2017). ACC a partir de Fuzzy Sets, Madrid.
- ARIZA, Marina y Gandini, Luciana. (2012). "El análisis comparativo cualitativo como estrategia metodológica" En: Ariza, Marina Ariza y Velasco, Laura (coords.) Métodos cualitativos y su aplicación empírica. Por los caminos de la investigación sobre migración internacional. México, Instituto de Investigaciones Sociales en coedición con El Colegio de la Frontera Norte, pp. 145-173. En internet: ttps://www.academia.edu/1873659/Ariza_M_y_L._Gadini_2012_El_an%C3%A 1lisis_comparativo_cualitativo_como_estrategia_metodol%C3%B3gica. Fecha de recuperación: marzo de 2019.
- COLINO, César. (2009). "Método comparativo". En Román Reyes (Dir) : *Diccionario Crítico de Ciencias Sociales*. Madrid-México. Plaza y Valdés: https://webs.ucm.es/info/eurotheo/diccionario/M/index.html
- COLLIER, David. (1993). « The comparative method ». En Ada W. Finifter : Political Science : The State of the Discipline II, p.105-109. Washington : American Political Science Association.
- De GRACIA, Daniel. (2018). Reseña del libro: Iván Medina, Pablo José Castillo Ortiz, Priscila Álamos-Concha y Benoît Rihoux: *Análisis cualitativo comparado (QCA)*, Madrid, Centro de Investigaciones Sociológicas, 2017, 201 págs. *In: Revista de Estudios Políticos*, 180, abril-junio (2018), pp.352-355.

- GROSSER, A. (1973). Politik erklaren, Minich : Hanser. In, Dieter Nohlen (2005), Método comparativo: https://fr.scribd.com/document/17103917/Metodo-comparativo-Dieter-Nohlen.
- LAKOFF. (2014), Set Theory and Fuzzy Sets : Their Relationship to natural Language. Qualitative & Multi-Method Research : 12 pp.9-14. https://doi.org/10.5281/zenodo.894606
- MILL, J. St. (1978).: A System of Logic, 3 vols., Toronto: Univ. of Toronto Press. 1978
- NOHLEN, Dieter (2005), Método comparativo: https://fr.scribd.com/document /17103917/Metodo-comparativo-Dieter-Nohlen. Or in: www.rzuser.uni-heidelberg.de/.../ diccionario_met... 2012.
- PÈREZ-Liñán, A. (2008). El método comparativo: Fundamentos y desarrollos recientes. In : https://www.academia.edu/5943025/An%C3%ADbal_P%C3%A9rez_Li%C3%B1%C3%A1n_1_EL_M%C3%89TODO_COMPARATIVO_FUNDAMENTOS_Y_DESARROLLOS_RECIENTES
- RAGIN, C. charles. (1987). The Comparative Method: Moving Beyond Qualitative and Quantitative Strategies. Berkeley, CA: University of California Press.
- RHIOUX & RAGIN (editores). (2009). Configurational, Comparative Methods. Thousand OAks : Sage.
- ROMÁN Reyes (Dir). (2019). Diccionario Crítico de Ciencias Sociales. Madrid-México. Plaza y Valdés: https://webs.ucm.es/info/eurotheo/diccionario/M/index.html
- WAGEMANN, Claudius. (2017, May 24). Qualitative Comparative Analysis (QCA) and Set Theory. Oxford Research Encyclopedia of Politics. Retrieved 18 Aug. 2019, from https://oxfordre.com/politics/view/10.1093/acrefore/9780190228637.001.0001/acrefore-9780190228637-e-247.

ثانيا – توثيق الدوريات والملتقيات

- بعيطيش، يوسف وسعدي هاجر. (2018). التحليل السياسي المقارن بين الإشكاليات الموضوعية وإشكالات التحيز، مجلة أبحاث، م.03، ع.02، ص. 5-25. في: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/92265
- بلخضر، طيفور. (2017). حقل السياسة المقارنة...، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، ع.06، ص. 527-547. في: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/68080
- عواطف، عديل.(2018). مناهج البحث السوسيولوجي وطرق استخدامها، مجلة البحوث والدراسات، م.15، ع.02. ص.371-392. في : https://www.asjp.cerist.dz/en/article/55570
- BOUCHERF, K. (2016). Méthode Quantitative Vs Méthode Qualitative?: Contribution A Un Débat. Cahiers du CREAD. Vol.32, N.116. p.9-30. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/1708.
- ELDER, J. W. (1976)."Comparative Cross-National Methodology", *Annual Review of Sociology*, 2, pp. 209-230. In : Román Reyes (Dir) (2009), Diccionario crítico de ciencias sociales: https://webs.ucm.es/info/eurotheo/diccionario/M/index.html
- HAESEBROUCK, Tim. (2015). The Added Value of Multi-Value Qualitative Comparative Analysis. Forum Qualitative Sozialforschung / Forum: Qualitative Social Research, 17, n. 1. Available at: <http://www.qualitative-research.net/index.php/fqs/article/view/2307/3916>. Date accessed: 03 aug. 2019. doi:http://dx.doi.org/10.17169/fqs-17.1.2307.
- RHIOUX, B. (2004). Six applications d'analyse quali-quantitative comparée (aqqc) et des ensembles flous (ef) : mode d'emploi et originalités. *Revue internationale de politique comparée*, vol. 11(1), 11-16. doi:10.3917/ripc.111.0011. URL : https://www.cairn.info/revue-internationale-de-politique-comparee-2004-1-page-11.htm
- SMELSER , Neil. (2003). "On comparative analysis, interdisciplinarity and internationalization in Sociology". International Sociology 4, vol. 18: 643-657.